

أن العالم قد شهد نوعاً جديداً من سباق التسلح ، فإن لهذه الحرب نصيب كبير من التطور التكنولوجي، وأصبح سباق التسلح هذا هدفاً في العلاقات الدولية ووسيلة لقياس ميزان الردع بين الدول. لم يعد سباق التسلح اتفاقية عسكرية تقوم فقط على تكريس الطائرات أو المدافع أو الدبابات أو أسلحة الدمار الشامل ، بل تقوم على تطوير البرامج الإلكترونية (تسمى الشبكات) المصممة للأغراض العسكرية. تسبب سباق التسلح في العديد من النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية ويدعمه القانون الإنساني الدولي والذي يهدف إلى التعامل مع الأشخاص القانونيين التقليديين وغير التقليديين الذين يستخدمون أساليب وأساليب القتال التقليدية. كما أنه يجمع بين فكرتين مختلفتين ، أحدهما الفكر القانوني ، والثاني هو الفكر الأخلاقي ، تشمل القوانين المذكورة أعلاه جميع الأحكام القانونية الدولية ، لضمان احترام الأفراد وتعزيز رفاههم ، وصياغة القواعد التي تحكم العمليات العسكرية وتقليل الضرر الناجم عن العمليات العسكرية. تسمح الضرورات العسكرية في نطاق تحدد "اتفاقية لاهاي" حقوق المتحاربين في أفعالهم وتقيّد اختيار وسائل وأساليب الحرب الواردة في اتفاقية لاهاي. يهدف قانون جنيف ، المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها لعام 1977 ، أيضاً إلى حماية الجنود غير القادرين على القتال وعدم المشاركة في الأعمال العدائية. لقد شهد العالم حتى الآن عدة أجيال من الحروب ، بدءاً من الجيل الأول الذي اعتمد على الجيل الأول ، فكل جيل خصائصه الخاصة في أنواع الأسلحة المستخدمة وطبيعة الخطة والتكتيكات والاستراتيجيات وساحات القتال. حتى الجيل الثاني من القوات المحشودة بالاعتماد على القوة النارية ، حشدوا أكبر عدد من الجنود واستخدموا الدروع والأسلحة الآلية. ظهر الجيل الثالث من الحرب خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945) وتميز بتطور الدروع والاعتماد على القوة الجوية وسرعة العمل والهجمات المفاجئة. أما حرب الجيل الرابع فهي تقوم على محاربة العدو من الداخل بالتمرد وتشجيع الحروب الأهلية والطائفية، مما يجعل المجتمع سلاحاً لتدمير نفسه ، حتى نصل إلى الجيل الخامس والسادس غير التقليدي الذي يجمع بين التقاليد والعادات. في النزاعات المسلحة التي حدثت في العقد الماضي ، تم استخدام الهجمات الإلكترونية بشكل متزايد ، ووفقاً للبيانات المؤكدة ، تشكل هذه الهجمات تهديداً للسلم والأمن الدوليين ، ومداها لا يقل عن التهديد الأكثر خطورة معروف دولياً فهو يطرح تحديات على جميع المستويات ، بما في ذلك القانون ، وبالتالي يشكل تحدياً لبعض أحكام القانون الدولي العام ، تستخدم البلدان بشكل متزايد الفضاء الإلكتروني لشن هجمات إلكترونية ، وقد أثرت القضية الأساسية المتعلقة بكيفية الرد على الهجمات الإلكترونية من منظور القانون الإنساني الدولي. أجب عن الأسئلة التالية ولخص القضايا القانونية التي أثارها هذا النوع الجديد من الحرب.

المبحث الأول : ماهية النزاع المسلح المطلوب الأول : مفهوم النزاع المسلح إن استمرار الصراعات المسلحة والحروب هو المسؤول عن الوفيات والتشريد والمعاناة المرتبطة بها على نطاق عالمي. لقد حدثت العديد من الصراعات العالمية المسلحة، وتشمل هذه الصراعات الداخلية والدولية التي لا ترتبط بدولة معينة (النزاعات المسلحة غير الدولية) والصراعات الدولية المرتبطة بدول محددة (النزاعات المسلحة الدولية). لقد أثرت هذه النزاعات سلباً على العديد من الأشخاص بطرق متعددة، أو التسبب في إصابات أو إعاقات، أُجبر 5.79 مليون شخص على الفرار من منازلهم بسبب الحرب العالمية، وكان هذا أكبر عدد من الأشخاص يتم تسجيله على الإطلاق. تقوم منظمة العفو الدولية بتوثيق حالات انتهاك القانون الدولي أثناء النزاعات المسلحة، وتنظم حملات لمعالجة هذه الحالات. بغض النظر عن الشخص الذي يرتكبها أو مكان حدوثها. وتدعو منظمة العفو الدولية إلى السعي إلى تحقيق العدالة والمساءلة من جانب المؤسسات الوطنية مثل الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية. وتجري منظمة العفو الدولية تحقيقات ميدانية وفي مواقع نائية تثبت حالات انتهاك القانون الدولي أثناء النزاعات المسلحة. ويخصص باحثو منظمة العفو الدولية آلاف الساعات كل عام للمناطق التي مزقتها النزاعات، ويجرون مقابلات مع الشهود والضحايا، ويجمعون معلومات من مجموعة متنوعة من المنظمات والمسؤولين المحليين، بما في ذلك الموظفون العسكريون والقانونيون. ويقوم أعضاء آخرون في المنظمات العسكرية وشبه العسكرية، بما في ذلك خبراء منظمة العفو الدولية في مجال الأسلحة والاستراتيجية العسكرية، بتحديد أنواع الأسلحة ومناقشة أثارها. إلى جانب التقارير الواردة من مناطق النزاع، تستخدم منظمة العفو الدولية العديد من أساليب الاستشعار عن بعد المتطورة - بما في ذلك تحليل صور الأقمار الصناعية، فضلاً عن التحقق من الأدلة الرقمية، مثل مقاطع الفيديو والصور التي ينشرها الشهود على الإنترنت. وتستخدم هذه الأساليب لمراقبة الصراعات المسلحة العالمية. إن الشهادات والصور من الميدان، فضلاً عن الصور عن بعد، تساهم جميعها في واقعية جهود المناصرة والجهود العالمية التي تقوم بها منظمة العفو الدولية. ما هو القانون؟ إن النزاعات المسلحة التي يعتبرها القانون الدولي ذات أهمية قصوى، تخضع لهذا المبدأ. القانون الدولي الإنساني عبارة عن مجموعة من القواعد الموثقة في المعاهدات أو المعترف بها من خلال

الممارسة الشائعة. تحظر هذه القواعد السلوك المسموح به للمشاركين في الصراع. انتهاكات القانون التي تعتبر جرائم خطيرة. مثل أسرى الحرب. يفرض القانون الإنساني الدولي على أطراف النزاع التمييز بين المدنيين الذين يتمتعون بالحماية والمقاتلين الذين يعتزم مهاجمتهم. ولا يجوز استهداف المدنيين عمدًا، رغم أنه لا يجوز قتلهم أو إصابتهم، إذا حدث ذلك كجزء من هجوم متناسب على هدف عسكري. يجب على جميع المشاركين في النزاع اتخاذ خطوات لمنع إصابة المدنيين وتدمير الأعيان المدنية (مثل المدارس والمستشفيات والمباني السكنية)، أما فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة، بما في ذلك جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية (انظر أدناه)، فهي فئات قانونية خاصة تعرف بالقانون الجنائي الدولي. يجب على جميع الدول محاكمة المتهمين بالمسؤولية الجنائية عن السلوك الإجرامي بموجب القانون الدولي، ومع ذلك، فإن العديد من البلدان إما غير قادرة أو غير راغبة في تقديم الجناة إلى العدالة. وفي عام 2002، تم إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لتعزيز العدالة عبر الحدود. هناك 124 دولة مشاركة في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية - نظام روما الأساسي - وتخضع لولاية المحكمة. وتعتبر المحكمة الجنائية الدولية "قناة الملاذ الأخير" التي تستخدم عندما تكون أنظمة العدالة الوطنية غير قادرة أو غير راغبة في ملاحقة المجرمين. أو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. والتي يمكنها أيضاً النظر في القضايا المرفوعة ضد أطراف أخرى ليست دولاً. ويجوز للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أيضاً أن يختار بدء تحقيق مع دولة طرف بناءً على أدلة خارجية. أنشأت بعض الدول محاكم مختلطة مكونة من مكونات دولية ومحلية تهدف إلى محاسبة المجرمين بموجب القانون الدولي. والإدانة الأولى مستمدة من المحكمة الجنائية الدولية التي أصدرتها في مارس/آذار 2012 ضد توماس لوبانغا، زعيم جماعة متمردة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. • إن القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يتضمن القانون العالمي ومعاهدات حقوق الإنسان، له أيضاً صلة بالمواقف العسكرية التي تحدث أثناء النزاع. • إن منظمة العفو الدولية تطلب ما يلي. • لن نتوقف عن القتال حتى نرى الأمور التالية تحدث. • الكف عن ممارسة الإفلات من العقاب على جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان. • تنفيذ سياسة إنهاء تجنيد الأطفال، وإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع. المطلب الثاني: حماية النساء في الآونة الأخيرة، حاول القانون الدولي توفير الحماية الدولية للمرأة في مجالات متعددة يمكن أن تتعرض فيها للاضطهاد أو انتهاك حقوقها أو التمييز على أساس جنسها. تم العثور على إشارات الأولى لميلاد هذه الحماية في المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة، وتصف هذه المادة جهود المنظمة من بين أمور أخرى. تتمثل أهداف الهدف في تسهيل التعاون الدولي في معالجة القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والدينية، وبغض النظر عن ذلك. من وضعهم. لقد زود هذا المقطع المجتمع الدولي بالوسائل اللازمة للتحرك نحو تحقيق العدالة للمرأة والاعتراف بمجموعة من الحقوق والحريات الأساسية التي سهلت لهن شكلاً من أشكال المساواة الاجتماعية. وربما كان الهدف هو إعطاء المرأة حقوقاً سياسية مساوية لحقوق الرجل ومنع التمييز ضدها في هذا المجال. ولكن من أجل تعزيز التنمية الدولية بطريقة موازية من أجل حماية المرأة في مجال آخر أو في نطاق أكثر خطورة ينطوي على المزيد من العنف، بدأ التركيز على حماية المرأة في سياق الصراع المسلح، وذلك من أجل ضمان عدم تأثر النساء سلباً بالنزاعات نفسها، وعدم تأثر بنيتهن الضعيفة ووضعهن الخاص سلباً بهذه الأوضاع. كان هذا الموضوع محل اهتمامي بسبب إمكانية الكتابة عنه. ويوضح وضعها القانوني دولياً. يفيد القانون الدولي الإنساني النساء بطرق متعددة. كما تخضع لهذه الأنظمة الأنظمة المستمدة من القانون فيما يتعلق بوسائل وأساليب القتال التي تساعد المحاربات على حماية نظرائهن من النساء والمرضى والجرحى ومن على متن السفينة. ويخضع أولئك الذين يشاركون في النزاع للقواعد التي تهدف إلى حماية السكان المدنيين. والبروتوكولين الإضافيين لعام 1977، تتضمن النصوص المذكورة أعلاه تدابير حماية عالمية تنطبق على الجميع، نساء ورجالاً، فضلاً عن تدابير حماية خاصة خاصة باحتياجات المرأة. للمرأة الحق في الحصول على معاملة إنسانية، وعدم التعرض للتعذيب أو العنف أو الإكراه. على سبيل المثال، تتعلق المادة 27-2 من اتفاقية جنيف الرابعة بحماية السكان المدنيين أثناء الحرب. البروتوكول الإضافي الأول، ومن المهم، على سبيل المثال، توفير أماكن للنوم ودورات مياه للنساء، ويجب أن تكون هذه المرافق منفصلة عن تلك المخصصة للرجال. وينص القانون الإنساني الدولي أيضاً على ضرورة أخذ المخاوف الخاصة لهؤلاء الأفراد في الاعتبار أثناء حالات الحمل والرضاعة، سواء كانوا مسجونين أم لا أو جزءاً من السكان المدنيين. ومثلت المحكمتان الخاصتان ليوغوسلافيا السابقة ورواندا تقدماً كبيراً نحو أساليب أكثر فعالية لتطبيق القانون الدولي فيما يتعلق بالقطاع الإنساني. والحمل القسري، والتعقيم القسري، يعتبر انتهاكاً خطيراً لاتفاقيات جنيف ويعتبر جريمة حرب، سواء أكان ذلك. أو لم يتم ارتكابه كجزء من نزاع دولي أو غير دولي. (المواد 8-2-ب-22 والمادة 8-2-هـ-6 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية) إن وجود اللجنة الدولية للصليب الأحمر يغير الوضع. يجب

على جميع الدول احترام وضمّان حماية القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك القواعد المتعلقة بحماية المرأة، وفي حالة انتهاك هذه القواعد يجب معاقبة الجناة. ويشمل ذلك حماية المرأة من مخاطر العنف، وتحديدًا فيما يتعلق بحماية المرأة أثناء النزاع. وفي هذا الصدد، تتواصل اللجنة الدولية مع أطراف النزاعات المسلحة، سواء الدول أو المنظمات الأخرى المشاركة في النزاع، لتشجيعها على اتباع قواعد القانون الدولي فيما يتعلق بحماية واحترام المدنيين أثناء النزاعات المسلحة. تعمل اللجنة الدولية على تعزيز القانون الدولي الإنساني وإدخاله (يُسمى أيضاً "قانون الحرب")؛ تلتزم اللجنة الدولية بحماية ومساعدة ضحايا النزاعات العنيفة من خلال زياراتها لأسرى الحرب ومبادراتها لحماية المدنيين، وكذلك من خلال برامجها للمساعدة الإغاثية والطبية ومبادراتها لإعادة جمع أفراد الأسرة. منذ يناير/كانون الثاني 2000، كرست اللجنة الدولية للصليب الأحمر نفسها لمشروع مدته أربع سنوات يهدف إلى تثقيف المشاركين حول قواعد القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بحماية المرأة وحظر العنف الجنسي ضدها من قبل المقاتلين، إن عدم جاذبية الأخطار التي تواجهها النساء في الأوضاع العسكرية لا يرجع إلى عدم وجود قواعد مصممة لحمايتهن، بل إلى عدم احترام القواعد نفسها. ونتيجة لذلك، فإنه من الضروري تحويل الأمان الذي توفره المرأة إلى واقع عملي، ويجب بذل الجهود المستمرة لتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني والالتزام بهذه القواعد قدر الإمكان، وذلك باستخدام كافة الوسائل المتاحة. تعتبر الحماية جميع الأنشطة التي تسعى إلى ضمان الاحترام الكامل لحقوق الفرد دون أي شكل من أشكال التمييز، وعقله، ومسكنه، والأشياء التي يملكها. - الحماية المعنوية، وهي الحفاظ على التراث الثقافي والمعرفة العلمية والتقاليد من خطر الأذى الخارجي بسبب الزمن، مثل تدمير المواقع التاريخية والمتاحف والملكية الفكرية وغيرها بشكل عام. ومن التعريفات السابقة لمصطلح الحماية الدولية بشكل عام يمكن أن نستنتج تعريفاً للمرأة المشاركة في النزاعات المسلحة، حيث يمكننا القول بأن الحماية الدولية للمرأة في النزاعات المسلحة هي مجموعة من النصوص القانونية الدولية التي تصف طبيعة الحماية الدولية للمرأة في النزاعات المسلحة. المعاملة الإنسانية المتوقعة من المرأة في الصراعات المسلحة والتخفيف من الآثار الضارة لهذه الصراعات على المرأة، فضلاً عن كافة الآليات الدولية التي تهدف إلى تحقيق هذا الهدف. تتميز الحماية الدولية للمرأة في الحالات المسلحة بعدة خصائص يمكن استخلاصها من تعريفات وتعريف هذه الحماية وهي: 1- أنها تعتبر شكلاً من أشكال الحماية ذات بعد عالمي، وهذه الحماية تهم المجتمع الدولي بأكمله وأوسع نطاقاً من الحماية الوطنية للموضوع. 2- يتكون هذا التدريع من عنصرين. وعادة ما يتم حماية النساء بين المدنيين الذين لا يشاركون في النزاع، وكذلك من خلال قوانين خاصة تم وضعها لحمايتهم. وتهدف هذه القوانين إلى توفير حماية إضافية لهم.